العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية

الباحث ادريس السهلي
طالب باحث بسلك الدكتوراه: مختبر آداب وفنون
كلية اللغات والآداب والفنون، جامعة ابن طفيل القنيطرة
تحت إشراف: فاطنة الغزي
المغرب

ملخص:

تشكل الثقافة والتراث مصطلحين متلازمين لا يستغني أحدهما عن الأخر، وما العادات الاجتماعية والتقاليد، والاعراف إلا ناتج عنهما ووليد لهما، يتوارثها الأجيال ويحافظون عليها، وفي الحقيقة ما هي إلا انعكاس لهويتهم الاجتماعية والثقافية. لذلك هذه العادات والتقاليد والأعراف أو بعبارة أصح الثقافة بدورها مع مرور الزمن تصبح قوة وسلطة المجتمع غير المدونة، فتعبر عن روح الجماعة ويعمل الأفراد على الحفاظ عليها لأنها تربطهم بماضيهم وبأجدادهم، لذلك فهي بمثابة الأساس الأول والمحور الرئيسي الذي يقوم عليه التراث في أي مجتمع من المجتمعات.

الكلمات المفاتيح: العادات والتقاليد، العادات الاجتماعية، الأعراف، النسق المعياري.

Résumé:

La culture et le patrimoine sont des termes concomitants qui sont indispensables les uns aux autres, et que les coutumes et les traditions sociales, à la suite desquelles elles sont nées, héritées et préservées par les générations, ne sont en fait que le reflet de leur identité sociale et culturelle. Par conséquent, ces coutumes, traditions et coutumes, ou, à son tour, la culture la plus saine au fil du temps, deviennent le pouvoir et l'autorité d'une société non écrite, exprimant et préservant l'esprit de la communauté parce qu'ils les lient à leur passé et à leurs ancêtres, et servent donc de fondement premier et central au patrimoine de toute société.

Mots-clés: coutumes et traditions, coutumes sociales, coutumes, format normatif.

مقدمـــــة:

لقد أثبتت التجارب الميدانية أن المعيار الذي يقاس به تطور المجتمعات، هو مستوى النجاح الذي تحققه مجالات التنوع الثقافي، فالعادات والتقاليد شكل من أشكال الحياة، في حياتنا الحضارية، لأجل ذلك انتهجت بعض الدول إلى إجراء جملة من البحوث حول الحضارات القديمة بهدف معرفة الحالة الحضارية التي كان عليها الأوائل، خاصة في ظل الانفتاح العصري والتكنولوجي، إلا أنها حديثة بالنسبة للبعض.

وفي حياتنا الكثير من الأمور، ولو نظرنا حولنا جيدا لنظرنا إلى بعض الأمور التي لا يمكن أن تتخلى عنها، على الرغم من أنها أصبحت في القدم، وما عاد لها أي جدوى في حياتنا اليومية على وجه الخصوص، وهذه الأمور على الرغم من قدمها، وغرابتها في أكثر الأحيان إلا أننا اعتدناها حتى أصبحت جزءا لا يتجزأ من حياتنا على الاطلاق.

وبالنظر في التاريخ نجد أن الحديث عن هذه الأمور قد جعلها محور اهتمام بشكل أو بأخر، ولو رأينا أحد المغتربين لوجدنا أنه من أكثر الأمور التي يجب أن يلتزم بها، هي تلك الأمور التي أحبها في صباه، وكانت في حياته منهاجا، وروحا وقلبا على الدوام.

ويبقى العقل دوما يبحث في التاريخ ليجد أصول العادات والتقاليد ويفهم كيف استطاعت مجتمعاتنا الحفاظ عليها لمدة طويلة مع البحث عن تطورات هذه العادات والتقاليد، ومعرفة أسباب ذلك والعوامل المؤثرة فيه.

كما يبحث كيفية تكون هذه العادات والتقاليد، وعلاقتها بالموروث العربي أو بمكونات الموروث الثقافي المغربي، وكيف حدثت ظاهرة امتزاج هذه المجتمعات في مجتمع واحد بعد الفتح الاسلامي، وتكوين الدول في بلاد المغرب الاسلامي.

إن اللحمة التي حققتها المجتمعات في بلاد المغرب على مدى عصور من الزمن كانت مظاهرها اجتماعية خالصة، وكانت العادات والتقاليد جامع أساسي لهذه المجتمعات، ذلك أنها نابعة من دينها وتاريخها، ولتأكيد لحمة مكونات الثقافة الشعبية في المغرب، كان لزاماً علينا أن نعرف خلفياتنا التاريخية في عمقها الاجتماعي لتلك الطقوس الثقافية المتنوعة.

الإطار المفاهيمي للعادات والتقاليد والعرف والفرق بينهم

I- الطقوس

الطقوس هي مجموعة من الإجراءات التي يؤديها بعض الأشخاص، والتي تُقام أساسًا لقيمتها الرمزية .وقد يحدد تلك الطقوس أو المراسم تراث الجماعة المشتركة، بما في ذلك المجتمعات الدينية. ويشير المصطلح عامةً إلى مجموعة الأفعال الثابتة والمرتبة، ويُستثنى من ذلك الأفعال التي يقوم بها المؤدون للطقوس اعتباطًا .

وقد وفرت الدراسات التي أُجريت في مجال الطقوس والمراسم مجموعة متضاربة من التعريفات للمصطلح، ومنها تعريف كيرياكيديس (2007) للمراسم بأنها فئة خارجية أو سلوكية (etic) تشمل مجموعة من الأنشطة (أو مجموعة من الأفعال) التي قد تبدو من الخارج أنها غير حكيمة، أو متنافرة، أو غير منطقية. أوقد يُستخدم المصطلح اجتماعيًا(emic) ، بواسطة المؤدين للطقوس، للدلالة على إدراكه أن المشاهد لتلك الأفعال قد يظنها كذلك .

وقد تقام الطقوس في بعض المناسبات الخاصة، أو تحت طلب الأفراد أو المجتمعات. وقد يؤدي الطقوس شخصٌ واحدٌ، أو مجموعة من الأشخاص، أو مجتمعٌ بأكمله؛ في أماكن محددة، أو في أماكن محجوزة مخصصًا لذلك، سواء في الأماكن العامة، أو الخاصة، أو

من قبل أشخاص معينين. وقد تقتصر الطقوس على جزء معين من المجتمع، أو قد تجتاز الطريق بين المؤسسات الدينية والمؤسسات المجتمعية .

هناك نظرية عن الطقوس تنص بأن القاعدة الأساسية للطقوس هي تطبيق القيم الطقوسية على الأشياء والحوادث والمناسبات التي يمكن اعتبارها بمثابة الأهداف ذات المصالح المشتركة التي تربط أعضاء المجتمع الواحد أو تمثل تمثيلاً رمزياً جميع الأشياء التي تستند على تأثير السلوك الرمزي بأنواعه المتعددة[1].

وتقام الطقوس للعديد من الأغراض، مثل: المناسبات الدينية، أو لإشباع بعض الحاجات الروحية والعاطفية للمؤدين، أو لتعزيز الروابط الاجتماعية، أو لبعض أغراض التربية المجتمعية والأخلاقية، أو كدليل على الاحترام والطاعة، أو دليل على انتماء الفرد، أو كمؤشر لبداية بعض الأحداث، أو قد تقام المراسم أحيانًا بهدف الترفيه فقط .

تعتبر المراسم والطقوس بأنواعها المختلفة أحد سمات كل المجتمعات الإنسانية، سواء في الماضي أو الحاضر. ولا تقتصر الطقوس والمراسم على الأنواع المختلفة من طقوس الـــعبادة، أو الأسرار المقدسة في بعض الأديان أو الطوائف فقط، ولكنها تمتد أيضًا لتشمل طقوس العبور في بعض المجتمعات وطقوس الكفارة، وطقوس التطهير، وقسم الولاء، ومراسم التتويج، والافتتاحات الرئاسية، ومراسم الزواج، والجنازات، وتقاليد الدراسة والتخرج، والاجتماعات، والأحداث الرياضية، ومواكب المحاربين القدامى، وموسم تسوق عيد الميلاد، وغيرها الكثير. وهناك العديد من الأنشطة التي يتم تنفيذها ظاهريًا لأغراض محددة، مثل؛ المحاكمات، وتنفيذ عقوبة الإعدام في حق المجرمين، والمؤتمرات العلمية، ولكنها مليئة بالإجراءات الرمزية التي تتحكم فيها القوانين أوالتقاليد، ولذا تعتبر مثل تلك الإجراءات مراسم وطقوس بالفطرة. وعلاوة على ذلك، فإن كل الأفعال العامة التي نقوم بها يوميًا مثل المصافحة أو حتى كلمة آلو تندرج تحت مسمى المراسم والطقوس .

ويُستخدم مصطلح طقوس في علم النفس أحيانًا ليشير إلى السلوكيات المتكررة التي يقوم بها الفرد لتقليل أو منع الخوف، وتعد أحد أعراض الوسواس القهري.(obsessive–compulsive disorder)

II- التقالـــيـــــد:

1- مفهوم التقاليد:

التقاليد في اللغة الانجليزية مشتقة من الأصل اللاتيني لكلمة tarade وتعني النقل والتجارة وفي الإنجليزية trade هي نقل الشيء من مكان إلى آخر وتقليد في اللغة العربية مصدر من الفعل قلد ولغة هو ما انتقل إلى إلى الإنسان من أبائه ومعلميه ومجتمعه من العقائد والعادات والعلوم. . [2] فتقول قل فلانا أي تبعه وحاكاه فيما يقول أو يفعل، أما اصطلاحا فالتقاليد هي عبارة " عن مجموعة من قواعد السلوك التي تنشأ عن الرضا والاتفاق الجمعي وهي تستمد قوتها من المجتمع وتستمد بالحكم المتراكمة، وذكريات الماضي التي مر بها المجتمع يتناقلها الخلف عن السلف جيل بعد جيل" [3] فالتقاليد هي كل ما اتفقت عليه الجماعة ودلّ على الماضي القديم، حيث تتناقل من الخلف إلى السلف لذلك هي عادات اجتماعية تقليدية، ذلك لأنه عندما يستمر استعمال العادات الاجتماعية لفترات طويلة تصبح تقليدا " التقاليد عادات مقتبسة اقتباسا رأسيا أي من الماضي إلى الحاضر ثم من الحاضر الى المستقبل، فهي تنقل و تورث من جيل لاخر، ومن السلف إلى الخلف على مر الزمن"4 فالتقاليد هي النظام التطبيقي المتفق عليه من الناس، والذي يؤدي إلى الإتساق بين أفعال الناس وبين بعضهم بعض"5 وترتبط التقاليد ارتباطاً وثيقاً بالماضي والاجداد، وهي تعبير جلي للامتثال للأجداد وذلك من خلال المحاكاة لسلوكهم، وبذلك يحدث التزاوج بين قيم الحاضر وقيم الماضي بعاداته وتقاليده " الشيء الأساسي في نقل السلوك المكتسب هو في الحقيقة L'aptitude لكل جيل في تبني عادات الأجيال السابقة"[6] (وما المحاكاة إلا طريقة يتبنى من خلالها الخلف طريقة

السلف، والتقاليد في المفهوم الديني والاجتماعي تؤكد فكرة الوديعة، أو بالأخرى ما يسلمه الجيل القديم إلى الجيل الجديد للحفاظ عليه في عادات وغيرها، أي ما يودع عند جيل للمحافظة عليه وحمايته، وهذا ما يفسر كون الأبناء يقومون بتقاليد أجدادهم ليس خوفاً منهم بل بدافع المحافظة على تلك الوديعة والامتثال لما تركه أجدادهم، وبالتالي ما يجسد الامتثال للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية rapports sociaux، وهذا ما يعطيها صفة القداسة. "العلاقة بالأجداد تعني رمزيا الامتثال للعلاقات والتفاعلات الاجتماعية supports sociaux () الموجودة، ويفسر في لغة المقدس"[7]، وتتميز التقاليد بصفة التوريث فالتوارث أهم خاصية في التقاليد، لأنها لا تنتقل من جيل لأخر إلا عن طريق التوارث كما أنها تتميز بميزة التحفظ من جانب الأسلاف الموارثين في نقل وتوصيل العادات التي يستحسنوها إلى الخلف، أي التمسك بهذه العادات والحرص عليها من طرف الخلف. وهذا ما يظهر التقبل الواعي لهذه العادات القديمة، وتقبلها برغبة ممارستها مع الشعور بالإعجاب والإعتزاز بها، وهذا ما يفسر طغيانها وسيطرتها على حياة الناس حيث تفيد سلوكهم وتتدخل في كل انواع النشاط المتبادل بينهم

2- أهمية التقاليد:

تمثل التقاليد روح الأمة لأنها مهمة في تســـيير حاتهم اليومية وتعطي لهم قوانين ونظم، لذلك هي نظم متواجدة قبل وجود الانسان، لأنها تعطي للفرد مجموعة من الأنماط السلوكية المتفق عليها حتى يتبعها. لكي يتمكن من تحقيق الحاجات الإنسانية، وبذلك هي ترسم له الأساليب والتصرفات التي تسمح بالتفاعل، لذلك تعتبر عاملا أساسيا في الحفاظ على التماسك الإجتماعي، وذلك لأنها تمثل قيما ومعتقدات القدماء التي يتوارثها الأجيال، والتي تنتشر في الجماعة، لذلك هي تقوم بدور النظام الاجتماعي والاخلاقي والاقتصادي، وبالتالي فهي تجسد نظاماً غير رسمي أو ما يطلق عليه نظام عرفي يتفق عليه، هذا النظام الذي يتحكم في الأفراد، ويسير حياتهم لأن كل ما يصدر من الأفراد من سلوكات هو نابع من النظام العرفي للتقاليد، والذي ينظم سلوك الأفراد ويسمح التفاعل بينهم. وتحظى التقاليد أنداك بالتقدير والتبجيل لأنها تمثل التاريخ الأساسي لماضي أي شعب من الشعوب المختلفة، هذا التاريخ المشترك بين جميع أفراد المجتمع ما هو الإ تعبير عن مظاهر السلوك الجمعي المتكرر، وأساليب الناس الجمعية في العمل والتفكير تغديها الذاكرة الجمعية ويحميها الضمير الجمعي، لأن الذاكرة هي التي تحتفظ في الحاضر بما أنجزه الأجداد من خبرات في الماضي أو بالتالي تحتفظ بالتاريخ المتوارث "التقاليد تظهر في آن واحد. داخل الوعي الجمعي والفردي وداخل العلاقات والتفاعلات المكونة للحياة الاجتماعية" [8] فالتقاليد تعكس لنا قيم الأسلاف ومعتقداتهم وتصوراتهم الجماعية، أي هي المرآة العاكسة للماضي، والذي تجعله يتجسد في الحاضر، ويتعرف عليه الخلف، حيث يستمر بوجودها وتكرارها الماضي، هذا الماضي الذي لا يبقى إلا بوجود ذاكرة جماعية وهنا تظهر أهمية التقاليد وحسب لفي بروهيل (Levy Bruhl) "الماضي عند المجتمعات التقليدية، والذي تحفظه الذاكرة الجمعية، لا يتوسع أبداً إنه يفتقد للتعمق فيصبح ميكروتاريخي معبر عن الروايات أو النوادر (anecdotique)، وهذا ما يفسر كون التقاليد ترسخ في الذاكرة الجمعية[9]، التي تجعلها أمراً أساسياً وتاريخ أمة، حتى أنها لا تعرف أي توسع بل تقتصر على ما هو محتفظ به ومتنقل بفضل القصص والروايات أي التراث الشفهي من جبل إلى جيل.

3- خصائص التقاليد:

تعتبر التقاليد أهم ما يتوارثه الأجيال لأنها تنتقل من السلف إلى الخلف، يتمسك بها أباؤنا ونولد نحن فنجدهم متمسكين بها. وحريصين على القيام بها، " لذلك كان أصعب دور كلف به الانبياء والرسل تغيير عادات القوم المتوارثة أي تقاليدهم "[10] لذلك أهم خاصية تمتاز بها التقاليد هي أنها متوارثة، كما أنها مقصودة لأنها عملية نقلها من السلف إلى الخلف تكون بطريقة متعمدة ومقصودة بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية، ويتقبل الخلف. هذه العادات ويحرصون على القيام بها، وهذا يدل على مدى. تقبلهم الوعي لهذه العادات، هذا التقبل الذي يكون بإرادتهم دون الإعتراض عليه، ويمارسها وهم يشعرون بأهميتها ومعجبون بها لأنها من مخلفات الاجداد الذين نعتز بهم ونفتخر، وتبقى التقاليد بذلك ثابتة من الصعب أن تتغير. وذلك لأننا نتمسك بها والتى تأتينا من أجدادنا وأبائنا ونحتفظ

بها فتستقر في سلوكنا ولا يتمكن أحد من تبديلها، لذلك تعتبر التقاليد في مفهومها الاجتماعي وديعة أي عادات يتمسك بها الجيل الجديد عن الجيل القديم على شكل وديعة، وعند القيام بها. يشعر الفرد بالراحة والاطمئنان لأنهم امتثلوا [11] للسلوك العام الذي يرتضيه المجتمع فيكتسبون رضى الجماعة التي يعيشون فيها. ومن خصائص التقاليد أنها عادات جماعية وقواعد سلوكية تنظم الجماعة لأنها تترسخ عن طريق الرمزية، فلا يمكن للجماعة. ان تحتفظ بوحدتها وتماسكها دون أن يكون لها شعائر ورموزه تعمل على أن تغرس في نفوس الافراد ما تحمله من معافي ودلالات وما تنطوي عليه من قوة، وما تلعبه من دور في تداعيم التربية الاجتماعية عن طريق صيانة الآداب الضابطة، وتصرفات الأفراد المنتمية إلى تلك الجماعة أو المؤسسة صيانة الآداب العامة المنتمية إلى تلك الجماعة أو المؤسسة[12] إضافة إلى ذلك تتميز، بكون التقاليد تتصف بخاصة القهر والإلزام، حيث أنها قوى قهرية والزامية، ويظهر ذلك في الجزاءات التي تنتظر كل من يخرج عنها أو ينتهكها، لذلك تشكل دستور يقوم عليه النظام الاجتماعي.

4- التقاليد والجماعات:

تغير التقاليد مجموعة من العادات التقليدية المتوارثة التي تمارس ضغطاً شديداً على الإنسان، كما أنها في نفس الوقت تنشأ من الاتفاق في أوساط الجماعة الواحدة، وهي تعتمد في فرض سلطتها. على قوة الرأي الجمعي، وهي كذلك صفة مميزة للجماعة التي تعمل بها، ويظهر تماسك الجماعة من حيث احترام هذه الأخيرة للتقاليد وحرصها على تحقيق قوتها وغلبتها الذاتية، وإشتراك الأفراد في نفس التقاليد يولد بينهم الشعور بالوحدة والمصير المشترك وبالتالي إلى الشعور الجمعي، أو تتكون داخل الجماعة ما يسمى بروح الجماعة حسب (Linton) الوجدان الجمعي حسب دوركايم و القيام بالتقاليد داخل الجماعة يولد في الفرد الشعور بالانتماء إليها، والرضي عنه من قبلها، وحسب دوركايم " إن الشعور بالانتماء إلى جماعة بكونه يكون مقبولا من طرفها يعد من أهم منابع الإرضاء بالنسبة إليه"[13] وهذا كله يبين أن التقاليد هي قوة إجتماعية لأنها صادرة عن روح الجماعة، لذلك فقد اعتبر بعض المفكرين أمثال هوبهاوس. (Hob House)أن تقليد السلف هو غريزة المجتمع، لذلك هي تشكل "نمط سلوكي يتميز عن العادة، فإن المجتمع يقبله عموماً دون دوافع أخرى عدا التمسك بسنن الأسلاف"[14]. ومن الأساليب التي تتخذها الجماعة لتحفظ تقاليدها وتثبتها في نفوس الأفراد، فالشعائر والطقوس والرموز ممارسات فعلية تساعد الجماعة على حماية تقاليدها. وترسيخها.

5- الفرق بين العادات والتقاليد.

يمكن تحديد الفروقات بين العادات والتقاليد في إطار ما نعايشه يومياً، ولكن تذكر قواميس علم الاتنولوجيا، أن لفظي العادات والتقاليد مفهومان مترادفان في الغالب، ويرى إدوارد سابير (Edward Spir) " تستخدم العادات للدلالة على مجموعة الأنماط السلوكية التي يحملها التراث ويستمر احترامها لدى الجماعة في مقابل النشاط العشوائي للشخص"[15] ويرى معظم الباحثين في كون العادات والتقاليد تتشابه ولوكان في جوهرها فروق، ذلك أن كليهما يعتبران ممارسات جماعية تلازم الحياة الاجتماعية اليومية، وتقوم على أساس مجموعة من السلوكات التي يتبناها الأفراد في مختلف المناسبات، حيث تشكل هذه السلوكات أنماط معيارية لها رمزية أخلاقية، وبالتالي فكلاهما له نفس الوظيفة تتمثل في تزويد المجتمع بالإستقرار، وهذا ما يجعل العادات والتقاليد تأخذ في المجتمع مكانة تكون أقوى من القانون، لأنها تحقق الانتظام للسلوك الاجتماعي، لذلك يشعر الفرد بالخوف والقلق من الخروج عن إطار العادات والتقاليد.

وتكمن فروقات العادات والتقاليد في كون التقاليد تعني انتقال العادات من جيل إلى جيل، والعادات تتعلق بالسلوك الخاص أما التقاليد تتعلق بالسلوك العام للمجتمع، إضافة إلى كون التقاليد عادة فقدت مضمونها، فيما رسمها الإنسان بغرض المحافظة، لذلك هي تعتبر من الرواسب الثقافية للمجتمع، والعادات تتغير باستمرار نتيجة عدة عوامل أهمها: الإحتكاك بالثقافات الأخرى فهي حين تبقى

التقاليد ثابتة حتى تحفظ تماسك الجماعة، والتقاليد هي أنماط من السلوك تعتمد على الطقوس والرموز ذات طابع شعبي، وبذلك تبقى راسخة في وعي أولا وعي الجماعة والتي تتناقلها من جيل إلى جبل.

نشعر نحوها بقدر كبيـــر من التقديس حتى لا تستطيع الابتعاد عنها ويمكن توضيح هذه الفروقات من خلال الجدول التالي.

التقاليد	العادات الاجتماعية
يقدسها الناس ولا يمكنهم الابتعاد عنها	لا يقدسها الناس.
سلوك يقبله المجتمع دون معارضة.	توجد حسب الحاجة
يكون عادة ثم يصبح تقليداً عندما تصبح العادة ملزمة	تكون عادة فردية أو جماعية
التقاليد ثابتة تحفظ بها الذاكرة الجمعية	العادات قد يتغير شكلها بفضل التبادل الثقافي

ولكن هناك عادات مستحدثة تتدخل في المجتمع وتفرض وجودها، وتسمى بالموضات، وهذه العادات تختلف كثيراً عن التقاليد ويوجد فروقات كبيرة بينهما.

الموضات	التقاليد
تنتقل بشكل أفقي عن طريق وسائل الاعلام	تنتقل بشكل عمودي من جيل لآخر.
تتصف بالحداثة	تتصف بالأصالة.
متغيرة وليست ثابتة	دائمة ومقدسة
تتأثر بها فئة قليلة	يتأثر بها كل أفراد المجتمع.
لا تساهم في الضبط الاجتماعي	تساهم في الضبط الاجتماعي
لا تتلقاها من خلال عملية الشنئة الاجتماعية	تتلقاها من خلال عملية الشنئة الاجتماعية
لا تثير الخوف في نفوس الأفراد لأنها ليست جزءاً من هويتهم الثقافية	يخشاها الفرد لأنها أحد مقومات الهوية الثقافية.

ونستخلص من هذا الجدول أن التقليد أكثر قوة من العادة خصوصاً العادات المستحدثة، لأن التقليد هو بمثابة القانون الذي ينظم المجتمع.

6- الفرق بين التقاليد والأعراف

الاعراف والتقاليد تعتبر من أنواع العادات، ولاكن هناك بينهما فروقات:

– الأعراف عبارة عن عادات تقتبس أفقيا داخل الجيل الواحد، إذ تنتقل العادات من مكان استحداثها إلى أماكن أخرى، ومع الزمن يقوم بها جميع أفراد الجماعة في المناسبة نفسها سواء بعد اقتناعهم بها أو لأنهم يرغبون في التقليد، فيصبح بعد ذلك إتباع هذا الإجراء أمرا مقبولا بين الناس، وبذلك يتكون العرف.

أما التقليد فهو عادة مقتبسة رأسيا من الماضي إلى الحاضر ومن الحاضر إلى المستقبل، فهي متوارثة عبر الزمن من قبل الأخر.

- يختلف العرف عن التقليد في درجة الإلزام وفي عموميته، فالتقاليد عادات تهم جماعة معينة. لذلك هي ضيقة النطاق يعتبر العرف قانون يعاقب من لا يخضع له، وقد تكون العقوبة أحيانا القتل أو الطرد من الجماعية، تعمل التقاليد على تدعيم الجماعات ومراعاة مصالحها وقد تتعارض أحياناً مع القانون، أما العرف فهو يهدف إلى حفظ كيان الجماعات كلها، لذلك هو يتوافق مع القانون لأنه يعمل على تنظيم المجتمع ويضمن تلاحمه.

III- العادات

1- مفهوم العادات لغة:

جمع عادة، وهو ما يعتاده الإنسان أي يعود آلية مراراً وتكراراً.

وتمثل العادات النشاط البشري من طقوس أو تقاليد تستمد في أغلب الأحيان من فكر أو عقيدة المجتمع وتدخل العادات في كثير من مناحي الحياة مثل الفن والترفيه والعلاقات بين الناس. وهذا العلم يعنى بالبحث في مجال التفسير الاجتماعي لتطور النظريات العلمية ومدى تقبل المجتمع لها، بالإشارة إلى أسلوب التنظير العلمي ونمطه الذي يعكس الصبغة السائدة في مجتمع ما. وهنا يأتى دور المعايير الثقافية والقيم السلوكية والعقائدية في التأثير على تحديد الاتجاهات العقلية، ومن بينها التفكير العلمى والفلسفى.

سيكولوجياً

العادة نفسياً هي أنماط معتادة ومكتسبة ومتعلمة ومتكررة للفرد من السلوك، وتحدث ما قبل الشعور وليس بتفكير شعوري بشكل مباشر أو ملاحظ لأنها لا تلتقي مع تحليل الذات. التعود هو تعلم بعد فترة من التعرض لمثير معين .وقد برزت العادة بشكل جيد في دراسات علم النفس الوظيفي والبراغماتي .والعادة تتطور بعمل النشاط عدة مرات؛ وأن الخلايا العصبية في الدماغ تخلق مسارا ثابتا صعب التغيير يجعلها تمر بسرعة عن القادح، مثل مشاهدة التلفاز أو الأكل. وقد تأخذ العادة أياماً أو سنوات حتى يعتادها الفرد اعتماداً على تعقيدها [16].

يقول علماء النفس أن العادة تتكون من ثلاثة عناصر مرتبطة ببعضها البعض :

1. العنصر الأول: المعرفة (أي المعرفة النظرية بالشيء المطلوب عمله)
2. العنصر الثاني: (الرغبة) أي توفر الدوافع والحوافز والميل النفسي لعمل هذا الشيء
3. العنصر الثالث :المهارة أي القدرة والتمكن من عمل هذا الشيء

فإذا التقت هذه العناصر الثلاث في عمل من الأعمال فقد أصبح عادة، وإذا نقص واحد من هذه العناصر فإنه يحول دون التعود على العمل

2- سوسيولوجيا

العادات والتقاليد الاجتماعية هي أنماط سلوكية تخص جماعة ما، حيث تتعلمها شفهياً من الجماعة السابقة مثل تقليد أو احتفال بعيد معين. قد تصبح بعض العادات في مجتمع معين جزءاً من القانون الرسمي، أو تؤثر على الدستور مثل عادة الجهة التي يجب على المركبات أن تسير عليها من الشارع. لا تكون العادات مكتوبة غالباً. والفرق بين العادات والتقاليد أن التقاليد تنشأ من تقليد جيل لجيل سبقه في شتى المجالات وبالحذافير، أما العادات فلا يشترط. وتؤدي العادات والتقاليد وظيفة اجتماعية إذ أنها تقوّي الروابط الاجتماعية والوحدة وتحيي المناسبات والأعياد أو الفولكلور .وقد تكون العادات والتقاليد ضارة بالمجتمع مثل وأد البنات أو الذهاب للعرافين والمنجمين .

IV- العرف:

1- مفهوم العرف:

يعد العرف مصدراً مساعداً للقانون، ونشاطه يتضح بوصفه الدليل الواقعي الذي تتدفق منه سلوكيات الأفراد وطموحاتهم في ضوء حاجاتهم على مر الأزمان وفي مختلف البيئات، وإذا كان كل من العرف والتشريع يعد من مصادر القاعدة القانونية، إلا أن العرف مختلف عن التشريع، ذلك أن الأخير لا يرى النور ولا يشرع إلا من جهة مختصة أما العرف فهو خلاصة. وخاتمة ما اعتاد الناس عليه وتكرر منهم لفترة معينة من سلوك قد يكون إيجابي أو سلبي معين مع الاعتقاد بإلزامية هذا السلوك، والاعتقاد هنا لا يراد منه الوهم الذي يخالف الواقع والباقي في الأذهان إنما هو السلوك المصمم عليه وما عقد عليه العقل والقلب، لذا يذهب. . البعض[17]، في تعريفه للعرف بأنه " ما تعارفه الناس وساروا عليه من قول أو فعل أو ترك ويسمى العادة" كما يعرف بأنه " ما اعتاد الناس من المعاملات واستقامت عليه أمورهم" [18]

فيلا حظ من هذه التعريفات بأنها تساوي بين العرف والعادة فهل يوجد فرق بينهما؟

إن العادة في اللغة تطلق على تكرار الشيء مرة بعد أخرى، قال تعالى: "ربنا أخرجنا منها فإن عدنا فانا ظالمون"[19]، وأيضا قال تعالى "ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه"[20]

لذا يذهب الفقه في التمييز بين العرف والعادة إلى عدة أراء:

- **يذهب الرأي الأول:**[21] إلى أن المراد بالعادة هي ما اعتاده الناس بالأعمال التي يمارسونها، أي العرف العملي، وهوما إعتاده الناس من قبل وجرى عليه عملهم كما في اعتياد الناس في البيع والشراء بالمعاطاة، وتقسيم قسىم مهر الزوجة إلى معجل ومؤجل، فالمعطاة هو كل عقد يتم بالأفعال وبالألفاظ، كأن يعطي البائع المبيع بقصد إنشاء الإنجاب خويقدم المشتري الثمن بقصد إنشاء القبول، وأصطلح عليه بالمعاطاة لأنه عقد يتم بالعطاء والتناول[22]

أما المراد بالعرف هو ما تكرر باللسان أي بالقول فهو عرف قولي فالعرف القولي هو ما تعارف عليه الناس وكرروه في أغلب ألفاظهم بأن يبتغوا بها مقصدا معينا غير الموضوع لها، كما في إطلاق لفظ الولد على الذكر وليس الأنثى مع أن القرآن الكريم يطلق هذا اللفظ على كل من الذكر والأنثى، قال عز وجل: " يوصيكم الله في أولادكم مثل حظ الأنثيين"[23]، وإطلاق مصطلح اللحم على غير الأسماك مع أن القرآن الكريم بعد الأسماك في اللحوم قال عز وجل: «وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا" [24]

– **الرأي الثاني:**[25] ذهب إلى أن العرف يغاير العادة من حيث أن التمييز بينهما يتعلق بالعموم والخصوص المطلق، فالعادة تعد أشمل من العرف مطلقا، حيث يطلق على العادة الجماعية – العرف – ويطلق على العادة الفردية – العادة – أي أن كل عرف عادة ولا يصلح العكس.

إذ يذهب هذا الرأي إلى أن العادة أعم وأشمل من العرف، فالأخير العرف نوعا منها لأن الساحة هي السلوك المتكرر المأخوذ من العود أي المعاودة بمعنى التكرار، فإذا صدر من الإنسان فعل وتكرر منه حتى أصبح عليه من اليسير نسيانه وصعب عليه تركه، سمي هذا الفعل عادة له، وسواء كان الفعل صادراً من فرد أو من الجماعة فيطلق على الأولى عادة فردية.. ويطلق على الثانية عادة اجتماعية، والعرف حسب قولهم لا يكون الا على النوع الثاني أي الجماعي.

– **أما الرأي الثالث**[26]، فقد ذهب إلى أنه لا فرق بين العرف والعادة. فإذا كان ثمة فرق بين العرف والعادة بحقيقتهما اللغوية من حيث أن العرف بمعنى المعروف والعادة بمعنى التكرار، إلا أنه في الملاحظ حقيقتهما العرفية الخاصة لا فرق.

وإذا كان هذا ما أكده المشرع المدني العرفي الذي استعمل، كل من العرف والعادة في نصوص متفرقة كمترادفين في المعنى، غير أنه لا يمكن إغفال الفرق الجوهري بينهما وهو الإلزام، حيث جاء في المادة (131) من القانون المدني على أنه: " يجوز أن يقترن العقد بشرط يوكد مقتضاه أو يلائمه، أو يكون جاريا به العرف والعادة " بمعنى إذا كان المفهوم الواقعي مهجوراً بفعل العادة فيصار عندئذ إلى المقصد المجازي، مثل القول للنائم أقعد أي استيقظ من النوم، فالمعنى الحقيقي اللغوي يتمثل بالانتقال من العلو الى السفل جلوسا، أما العادة، ومعناها المجازي يتحدد في الانتقال من السفل إلى العلو استيقاظا.

2– شروط القاعدة العرفية:

تعتبر شروط العرف بمثابة قاعدة يعتد بها ويرتقي لمرتبة أسس منظمة عرفية ملزمة داخل المنظومة الاجتماعية مصدراً من مصادر القانون، وجب أن يكون تتوافر فيه عدة شروط، وهذه الشروط هي التي يجب أن تكتسبها العادة حتى تكون عرفاً، وتتمثل فيما يلي:

- **يجب أن يكون العرف عاماً:**

وهو شرط لازم حتى يكتسب السلوك صفة القاعدة العرفية التي تتخذ كمصدر للقانون، أي أن تكون في جوهرها موجه إلى عموم الأفراد من دون تخصيص – إذ يشترط فيه أن يكون غالبا ملازما للأفراد بمعنى أن يتم إتباعه، غير أنه لا يشترط فيه أن يكون متبعا من جميع أفراد المجتمع، فإن كان الأعم الأغلب منهم يعرفونه بأنه يعد عرفا، ولوكان البعض كان تاركا له، فلو – تعارف. مواطنو بلد معين على التعامل بعملات مختلفة مع دول شعوب المغرب المغاربي – شمال افريقيا – مثلا في إطار المبادلات التجارية من حيث المنتوج والعملات المادية: أي البيع والشراء. وقال المشتري، اشتريت المبيع بدينار، كان الثمن هو الدينار (درهم) الذي يغلب التعامل فيه عموما وباستمرار من دون الدراهيم أو الدنانير من العملات الأخرى إن كان التعامل به متعارفاً أي ليس معنى الأغلبية والعمومية، أي أن يكون هذا التعامل واردا في كل مدن الدولة، إذ قد يكون خاصاً بمجموعة أو مدينة معينة [27] أو بأهل مهنة معينة، كالتجار، كما في التصرف المتفق. عليه مسبقاً بين تاجر الجملة وتاجر المفرد على تسديد من المبيع لاحقاً فأخذ الأخير للمبيع وسكوت التاجر الأول عن هذا التصرف، يدل عرفاً على قبوله إياه كونه تصرفا عاما بين التجار، ومن هنا يتضح أن العموم والاغلبية في العرف ليس معناه الإجماع والشمول وإنما يكفي الشيوع لإلزامه[28].

- **يجب أن يكون العرف معتاداً متكرراً.**

حتى ينشأ العرف ويتحقق ركنه المادي يجب أن ينقاد الناس على تقليد وتعقب سلوك معين في مدة زمنية طويلة، ومعناه استمرار العمل به، أما إذا كان معتاداً عليه في بعض الوقائع متروكا في بعضها الأخر، فلا يصح عده حجة ودليلا لتعارض الأخذ به مع التركة[29]،

وتختلف المدة اللازمة لتحقق الاستمرار والقدم من سلوك إلى آخر، ومن مجتمع إلى آخر والقاضي الموضوع صاحب السلطة التقديرية في تقديرها إذا كانت هذه المدة الزمنية كافية لاعتياد السلوك واستقراره كعرف يعتد به [30]

أي يجب أن يكون تطبيق القاعدة العرفية مطردا بين من تعارفوا عليه، ومن هنا تم الاستدلال على القاعدة الفقهية التي تقضي بأنه " تعتبر العادة إذا أطردت": بمعنى أن يكون معتاداً بين الافراد في تعاملاتهم ومجتمعهم من دون مخالفته، أي أن يكون العمل متكرراً بصورة منتظمة غير متقطعة، فلا يعتبر عرفاً ما كان يعمل به مرة ثم يعدل عنه في أخرى، فمتى تكسب العادة فوق العرف بتوافر عناصره؟ يشترط فيها أن يتبعها الأفراد بطريقة منتظمة من دون انقطاع، فالعمل بالسلوك تارة وتركه تارة أخرى لا يمكن عده سلوكا عرفيا لفقدانه التكرار والانتظام في مدة زمنية معينة[31]

- **أن يكون العرف غير مناقض للنظام العام والآداب والقانون أو لاتفاق المتعاقدين.**

أي يشترط في العرف ان يكون مشروعاً، أي لا يغاير النصوص التشريعية، وقد تتحقق هذه المغايرة في طريقين هما:

– **الطريق الأول:** مغايرة العرف للنصوص التشريعية عند تحقق هذا السلوك يهمل بنقيضه فهو غير معترف به في أعراف الناس: مثلا على السماح للصغير غير المميز، عكس إتيان التصرفات الضارة أو الدائرة بين النفع والضرر، فمثل هذه الاعراف تعد غير صحيحة وإن اعتادها الأفراد في تعاملاتهم، كونها تغير قواعد قانونية آمره [32]

كما أن التعارف على ممارسة لعب القمار يعد عرفا فاسدا غير مشروع لأنه يناقض النص التشريعي الذي يقضي بتجريم هذا الفعل [33]

– **الطريق الثاني:** مغايرة العرف للنصوص التشريعية المكملة، ويتحقق ذلك عندما يسمـــح المشرع للمتعاقدين حرية الأخذ بهذه النصوص أولا، كونها ليست من النظام العام، ولم تعزم إرادة المتعاقدين على الأخذ بها، فعمل بما تعارف الأفراد عليه حتى وإن كانت هذه الأعراف مغايرة ومناقضة للنصوص التشريعية التاريخية المكملة.

العادات الاجتماعية

تقوي العادات الاجتماعية الصلة بما هو قديم، وتربط الفرد بأبائه وأجداده، وتجعله دائم الارتباط بهم يسير على سلوكاتهم ويحافظ عليها، هذا ما يؤكده من خلال التعريفات المشار إليها، وهي تحمل حمولة رمزية ذات بعد ديني واجتماعي وأخلاقي وتعبر عن علاقة الماضي بالحاضر؛ أي علاقة الفرد بأبائه واجداده في تتبع هذه العادة القديمة التي تناقلها الخلف إلى السلف وتوارثها عنهم، وأصبحت بالتالي ميزة اجتماعية داخل البلاد.

في إشارة إلى ذلك لما نسمع العادات بحلولها، نتذكر أسلاف أولياءنا وأجدادنا، لأنهم هم الذين تركوا لنا هذه العادات كي نتبعها، نتبعهم على خطاهم ونقوم بمقامهم رغم وداعهم. وهكذا تبقى بينا روح التواصل وروح التذكر بقرابة أجدادنا وأبائنا سواء كانوا يمارسونها أو مارسوها من قبل، وهذه العادات تجعلنا متماسكين مع بعضنا البعض لأنها دائما تذكرنا بماضي أجدادنا وأسلافنا.

وبالتالي فالعادات والتقاليد الاجتماعية ترمز إلى الماضي والأسلاف وكل مكتسبات ثقافاتنا الدلالية، وما القيام بها رغبة من أجل الحفاظ على التراث المتناقل الذي يوحدهم. ويوحد ذهنياتهم، ويجعلهم مرتبطين متماسكين بها، مما يدل على أن العادات الاجتماعية تكون الرابط الاجتماعي وتزيد في تماسكه.

يقوم الناس بالعادات حتى تبقى بينهم اللحمة والتجانس، وهم يترابطون ويتماسكون حتى تتقوى المصداقية بينهم، لأن العادات هي التي تجعل الناس يتقاربون ويشتركون في نفس التقاليد.

فاستمرارية العادات ترجع إلى كونها مترسبة عن الأجداد ويقول تونيس " مامسايرة العادات ومطاوعتها إلا مجرد حالات خاصة للطباعة والمحاكاة اللتين عن طريقهما يتبع الصغار الكبار والأتباع أسيادهم، ويتعلمون منهم، وهذا قانون من أعم قوانين الحياة الاجتماعية، بل هو روح التقاليد في الحياة والفن"[34] وبالتالي فهو يؤكد على أن القيام بالعادات والتقاليد ناتج عن تقديس الاحياء لموتاهم، حيث يكون هذا التقديس. مزيج من الإعجاب والخوف، إعجاب بأعمال الأجداد مما يحتم القيام بها والخوف من تركها ونيل الجزاء والعقاب من المجتمع، لذلك يمثل الأسلاف الرموز التي تتجسد في الذاكرة الجمعية والتي تسير المجتمع بطريقة غير مباشرة وفق قانون لا متناهي في القيم والمعايير، وحتى يضمن الأفراد انتماءهم لهذا المجتمع عليهم أن يعملوا بهذا القانون غير مرئي، الذي وجدوه في المجتمع وليس لهم الحق في رفضه، بل ينبغي عليهم أن يتبنوه ويشربونه بحكم السلطة الخفية التي تتحكم فيهم وهي سلطة الأجداد.

" نستطيع القول أن الأسلاف ليسوا فقط رموز في المجتمع، رموز السلطة، ولكن أيضا منبع لكل سلطة وكل حاجة للخضوع "[35] لذلك فإن القيام بالعادات والتقاليد ما هو إلا خضوع لسلطة الأجداد، ليس خوفاً منهم بقدر ما هو تقديرا لتقاليدهم.

إن أهم ما تنتجه ثقافة المجتمع هي المعايير الاجتماعية كمحددات لسلوكات الأفراد، حيث يعيش الانسان في مجتمع يتلقى من خلاله تصورات عديدة وأفكار وسلوكيات يكتسبها في إطار ما يسمى بعملية التثقيف، ومن خلال عملية التنشئة الاجتماعية حيث يتلقى الفرد قواعد مجتمعه أو المعايير الإجتماعية التي تنطوي بدورها على مهمة تنظيم المجتمع بصفة عقلية في إطار الظروف المالية للمجتمع، وتوجه السلوكات التي على أساسها يقوم السلوك الفردي والاجتماعي.

ويحتوي البناء المعياري على العديد من المفاهيم التي يجب التمييز بينها، والمعيار NORM من اللفظة اللاتينية NORMA وهو عبارة عن مقياس يسير بمقتضاه السلوك، والمعايير اجتماعية عديدة أهمها: الاعراف، العادات الاجتماعية والتقاليد، وتقدم لنا العادات والتقاليد التعبية صورة متكاملة عن حياة أي مجتمع، ذلك لأن من خلالها يمكن فهم ثقافة المجتمع كما تمثل ظاهرة تاريخية وماهرة السلوكات التي يكتسبها ويتوارثها الخلف عن السلف وتشمل المعايير الاجتماعية.

العادات الاجتماعية نشأتها وأهمتها.

تعتبر العادة مفرد لجمع مؤنث سالم عادات في اللغة العربية، وهي مأخوذة من تعود يتعود مصدره تعويد ولغة هي " كلما اعتيد حتى صار يفعل من غير جهد، والعادة الحالة تتكرر على نهج واحد"[36] وعليه فهي تعني كل ما تعود الناس ودرجوا على فعله والقيام به وتكرر عمله حتى أصبحوا يألفونه وتعودوا عليه حيث من كثرة تكراره لا يجد المرء فيه غرابة فتقول عود فلاناً كذا أي صيره يعتاده وعاود الشيء جعله من عادته والعادة ما إعتاده الإنسان أن يعود إليه مراراً متكررة[37]، وعموماً فالعادة. حال يكرر فيها سلوك على نمط واحد"[38] أما اصطلاحا فإن العادة تعبر عن نمط من السلوك يرتضيه الفرد والجماعة لأنفسهم، وبذلك يصبح تابثا مع مرور الزمن وينتقل وراثياً. هذا الانتقال بين الأجيال يساعدها على التوسع والنمو، وبذلك تكتسب سلطاناً في للمجتمع.

ومفهوم العادة قديم قدم الإنسان إذ تغنى به الشعراء والأدباء إذ يقول ابن الاعرابي:

لم تنزل تلك عادة الله عندي والفتى ألف لما يستعيدا

وقال أيضا:

تعود صالح الأخلاق إني رأيت المرء بألف ما استعادا

والمفاهيم التي تتضمنها هذه الأبيات تعكس مفهوم العادة التي تدل على التكرار والتعود، ولم تخلو موسوعة العرب اللغوية والفكرية من عبارة العادة من خلال مجموعة من المفاهيم كالعيد، والذي يقصد في جوهره العودة ولا نعود إلى شيء إلا بعد ألفة وكان العرب قديما شديدي الحرص على عاداتهم خوفا من زوال سلطانهم وفقران المجتمع لبعض السلوكات التي يفضلون أن تبقى حية فيهم. وتعتبر العادة ظاهرة اجتماعية، وقد اختلف العلماء في تعريفهم للعادات ولكن اهتموا بها كدراسة للظواهر الاجتماعية، حيث استعمل بيير بوردیو (pierre Bourden) مفهوم الها بتوس (Habitus) إذ يــعبر مفهوم الهابتوس (عن النزوع الشخصي الاجتماعي ويشير إلى عملية إنتاج الافكار الاجتماعية ثم إعادة إنتاجها عبر الزمن، وحسب الظروف الاجتماعية المتغيرة واستمرارية هذا النشاط مع استمرارية تطور المجتمع والتفاعل بينهما ما هو الا الهاجس الذي يشغل المجتمع" [39]

فالهابيتوس " مجموعة من الاستعدادات المستدامة والقابلة للنقل"[40] وهذه الاستعدادات تساعد على تنظيم الممارسات التي تكون موحدة بين أفراد الجماعة لذلك الهابيتوس يصبح وسيلة تجعل الأفراد يتكيفون مع وسطهم.

ويعبر ما مالينوفسكي عن العادة بأنها: " روتين الحياة الذي يشهدها الأفراد، ذلك الروتين الذي يتعلق بطبيعة اللهجة واللغة التي تستعمل في الحياة اليومية، والتي تتفاعل مع الرموز السلوكية فتكون جملة ظواهر اجتماعية معقدة يصعب على العالم تدوينها أو وصفها أو تحويلها إلى أرقام، لكن يمكن مشاهدتها وقت حدوثها أو التكلم عنها"[41] ومن كلمة روتين التي جاء بها مالينوفسكي، فإنه يقصد العادة، لأن الروتين هو ما تكرر فعله فأصبح معتاداً، لذلك يمكن اعتبار العادة "أنماط من السلوك التي تنتقل من جيل لأخر، وتستمر فترة طويلة حتى تبث وتستقر وتصل إلى درجة إعتراف الأحياء المتعاقبة بها[42]، وبما أنها أنماط من السلوك فهي قاعدة للسلوك الجمعي و عموما فإن العادة تمثل كل الأعمال والأفعال التي يقوم بها الأفراد ويتعودون عليها لذلك فهي ممارسات تتطلبها الحياة الاجتماعية في أي مجتمع، لأنها تشمل كل الافعال التي تنتج عن علاقة الافراد ببعضهم البعض، فتشكل سلوك مكتسب اجتماعيا يتعلمه الأفراد من مجتمعهم ويمارسونه فيه. ويرجح سمنر نشأة العادات الاجتماعية إلى حاجات المجتمع الضرورية التي تتطلب إرضاءها وإشباعها، حيث يرى أن « في سبيل أن يتم إرضاء الحاجات الضرورية، لابد من قيام الناس أفراداً أو جماعات بأفعال أو طرق أو أساليب مختلفة في النشاط، تتغلب عليها المحاولة العشوائية ولا بد من هذه الأساليب أن تتكرر في كل مرة وأثناء التكرار ومن خلال التكرار وعن طريق التجربة يكتشف الناس الخطأ، وأن هناك طرقًا ناجحة صائبة ومفيدة، وطرقا ضارة، فيختارون ما يناسبهم و يفيدهم و يتمسكون به مع مرور الزمن، وتتبلور فتصبح عادة اجتماعية ويتعارف الناس عليها ويعملون على ترسيخها وتأصيلها في نفوس الأفراد، ويعملون على نقلها أفقيا في الجيل الواحد ورأسيا إلى الأجيال المتعاقبة على شكل أعراف وتقاليد تحرص عليها الجماعة وتحترمها" [43] لذلك اعتبر سمنر العادات الاجتماعية قوة اجتماعية نابعة عن تكرار مستمر لبعض الأفعال التي تصدر عن مجموعة كبيرة من أفراد المجتمع، فالعادة تنشأ نتيجة حاجات الإنسان التي يريدها ويرد إشباعها. وعندما يعرف الناس أن هناك أسلوب صالح من طرق السلوك التي ترضي حاجاتهم في فيكررونها في كل المناسبات ويحاولون التمسك بها عبر الزمن، وتصبح بعد ذلك عادة اجتماعية و بعد ذلك تتحول العادة إلى أسلوب شعبي يتمسك بها أفراد المجتمع كلهم دون التفكير في أصل هذه العادة، ولا كيف وجدت لأنهم وجدوها متداولة بينهم مما يجعل العادات تنتقل بطريقة لاشعورية بعد أن تكونت بصفة تلقائية، والعادات الاجتماعية عند ما تتكرر تصبح مهمة لذى الافراد، لأنه عندما يتكرر الفعل ويصبح راسخاً في أذهان الجماعة، فإنه يتولد لديهم الشعور بضرورة احترامه، وللمحاكاة دور كبير في انتقال العادات لأن بفعل المحاكاة تنتقل عادات الجماعة إلى جماعة أخرى، فينتشر السلوك وتنتقل العادة، يقول باجوت" أن وسيلة الإنسان إلى تكوين العادات هي القوة الخفية للمحاكاة ويضاف إليها الشعور بالحاجة إلى الإشباع، ففي البداية يتبع بعض لأفراد بالمصادفة نمطاً سلوكيا معيناً، فإذا نجح هذا النمط في إشباع حاجاتهم وإرضاء ميولهم فإنهم يكررونه وهنا يحاكيهم باقي الناس ويمارسون هذا النمط"[44]

فالمحاكاة مهمة في حفظ تماسك المجتمع. فالعادات والأعراف والتقاليد هي عبارة عن تجارب اجتماعية للناس وتفاعلهم مع بعضهم البعض، وذلك نتيجة الحياة المشتركة بينهم يقول سمنر " ففي سبيل التصارع من أجل البقاء وعن طريق تعاون الناس بعضهم مع بعض، تتكون الطرق الشعبية وتنشأ بطريقة غير واعية وغير شعورية، وبمرور الزمن تبدو ثابتة وأصيلة وراسخة على الرغم من أن أحدا لم يقصد حدوثها أو يعتمر تكوينها أو يخطط لها أو يعرف عنها مقدما "[45] وسمنر يرى أن هذه العادات تنشأ تلقائيا ثم تصبح مترسخة في المجتمع، ويألفها أفراده دون أن يعرفوا تكوينها وأصلها بل هم مجبرون فقط على الامتثال لها. وهنا تكمن أهمية العادات في كونها تشكل سلوكات متكررة تفرضها الجماعة على الفرد، ويبتكر المجتمع هذه العادات كوسيلة لإشباع حاجات أفراده المعيشية، وفرض شخصيته وكيانه وإثبات هويته لذلك جعل علماء الاجتماع من العادات الاجتماعية الأساس الاولي الذي يقوم عليه التراث الثقافي في كل مجتمع بما أنها المعيار والقوة الضابطة التي توجه سلوك الأفراد وتنظيم طريقة حياتهم، وبذلك تدعم الحياة الاجتماعية وتؤدي إلى تعزيز وحدة الجماعة، وتقوى الروابط بين الأفراد، لذلك تلعب دوراً مهماً في نشأة النظم الاجتماعية وإستقرارها. وتعتبر مظاهر السلوك إحدى المقومات الأولى المرتبطة ببعضها البعض لتشكل انماطاً متفاعلة فيما بينها، فالزواج والعائلة وغيرها عبارة عن نظم اجتماعية، كل منها يحوي معايير وقواعد محددة لنوع السلوك الذي ينبغي أن يتبعه الفرد، لذلك لا يمكن تصور وجود مجتمع دون وجود عادات اجتماعية، إذ تشكل ضرورة حتمية اجتماعية لتنظيم العلاقات وضبطها بين الافراد وبذلك تحفظ البناء الاجتماعي وتضمن استقرار المجتمع والمحافظة على كيانه وسلامة بنياته.

فدور العادات الاجتماعية في الضبط والتنظيم كما سنرى لا حقا، لا يقل عن دور القوانين الوضعية، حيث إذا كان القانون سلطة المجتمع المكتوبة، فالعادات سلطتها غير المكتوبة دستورها محفوظ في صدور الناس، هذه السلطة التي تجعل الفرد خاضعا لها ولماضيها وتابعاً لأسلافه حتى يندمج في نظام اجتماعي خاضعاً لها ولماضيها وتابعا لأسلافه حتى يندمج في نظام اجتماعي سبق وجوده " بالنسبة للفرد الخضوع للقدماء هو رمز لكي يندمج في نظام اجتماعي كان موجود "[46]

ومما سبق يظهر بأن العادات هي بمثابة قواعد تحقق النظام الداخلي للمجتمع البشري، فهذه المنظومة من العادات هي عبارة عن تجليات للتعبير الثقافي فهي أشكال مختلفة ومتنوعة من المدلولات المفصحة عن الذات وعن الوجدان الفردي والجمعي، ومن خلالها يمكن قراءة ومعرفة مكانات المجتمع المعبرة عن ثقافته، والبنية العقلية حسب كلود ليفي شراوس وشخصيته الحضارية هيا إثبات للهوية، من خلالها يخرج ما بداخل مستودع الذاكرة من معطيات قابلة للتحليل الاجتماعي. لذلك تعتبر الرأسمال الرمزي (Capital symbolique) حسب Bourdieu الذي يفتخر به المجتمع، وهنا تكمن أهمية العادات الاجتماعية، وبذلك تصبح ضرورة اجتماعية وحتمية لأنها منظمة لمعاملات الأفراد، وضابطة لعلاقاتهم مع بعضهم البعض، فهي وسيلة تضمن استقرار وتحافظ على كيانة وسلامة بنائه.

وقد تحدث ابن خلدون عن أهمية العادات الاجتماعية، وذكر كيف أن الإنسان ابن من لعوائده لا ابن طبيعته "إن أهل البداوة أقرب إلى الشجاعة من الحضر وأصله أن الإنسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه، فالذي ألفه في الأحوال حتى صار خلقا وملكة وعادة تنزل منزلة الطبيعة والجبلة"[47] ويكمن الفرق بين العرف والعادة في أنه رغم أن العرف هو نوع من العادات التي تبلغ درجة عالية من الإلزام إلا أنه هناك فروق بين العادات والأعراف. حيث لكي تصبح العادة عرفاً إذا تمكن الناس من أن يشعروا بإلزامية احترامها وضرورة تطبيق الجزاء والمخالفة على من يخرج عنها. لذلك تتحول العادة إلى العرف إذا توفرت على عنصرين أساسين: عنصر مادي وعنصر نفسي وبالتالي إذا كانت قديمة وعامة وثابتة لا تعرف تغيير وألفها الناس واعتبروها ضرورة في تنظيم حياتهم حيث لا يمكنهم الاستغناء عنها، ويعاقب كل من يخالفها حيث يصل هذا العقاب عند البعض إلى درجة الطرد في الجماعة أو القتل. فالعادة يكون عقاب من يخالفها سطحي، أما العرف فتكون درجة العقاب فيه بالغة، لذلك هو بمثابة القانون أو الدستور الذي تعتمده الجماعة وتعود إليه في جميع أمور حياتها الدنيوية وعليه يتمكن أحيانا الفرد أن يخرج عن العادة، ولكنه ليس بإمكانه الخروج عن المرة أو رفضه. تأتي

العادة بعديد من العادات غ غير ثابتة أو منتظمة بل تتغير مع تغيير، عدة ظروف كفصول السنة والمناسبات. ولكن العرف يبقى ثابتاً، وعلى الأفراد أن يتبعونه بانتظام دون تماطل لأنه عادات قديمة تقليدية تأصلت في نفوس الناس، تو ارثتها الأجيال ولكن العادة التقليدية لا تصبح عرفاً إلا إذا أصبحت الزامية وخشيها الناس خوفا من العقاب الذي يقع عليهم، وعند تحليل عادات الزواج من حيث الشكل الذي تتخذه حفلات الزواج من حيث البساطة والتعقيد هي مسألة اختيارية، لأن بعض الناس يكون احتفالهم بمناسبات الزواج بشكل واسع، في حين البعض الآخر تكون حفلاتهم في إطار ضيق، ومنهم من يحتفل به في البيت ومنهم من يستأجر لذلك قاعات الاحتفال بالزواج، أما الناحية المعروفة عن نوع الزواج فهو خاص بالعرف، فالعرف هو الذي كان يقضي قديما أن يختار الوالدين العروسة لأبنائهم، والعرف هو الذي يقضى مثلا تحديد مبلغ المهر في بعض المناطق المختلفة في جغرافية البلاد حسب المكونات الاجتماعية لثقافة الشعبية المغربية.

3 – البناء المعياري في المجتمع.

لقد اعتبر ارسطو الإنسان حيوانا اجتماعيا، لأنه لا يمكنه أن يخرج عن الحياة الاجتماعية والنظم الاجتماعي الذي تبناه أي مجتمع، ويعتبر المجتمع عموماً بمثابة بناء معياري، حيث يمتثل الأفراد له حتى ولو كان ذلك يعبر عن أشياء معنوية ميزتها القوة والأصالة، ولأن الافراد يشتركون في نظام اجتماعي واحد ويحافظون بشدة على سير هذا النظام ومن كل ما يهز وحدة وتماسك أعضاء المجتمع، لذلك فالأفراد يتصلون من خلال مشاعرهم الفردية، ويرتبطون بفضل وجدانهم الكلي الذي يعبر عن روابط متقاربة، حيث يتيح ذلك لمشاعرهم أن يتصل بعضها بالبعض الآخر ويشق عن هذا المركب المعياري في حياة اجتماعية مختلفة عن الحياة الفردية، إذ يضع المجتمع البناء المعياري في مرتبة عليا لأنه هو الذي أنتجه، لأنه عبارة عن شعور يحتوي طاقة عظيمة ليس بإمكان المشاعر الفردية أن ترقي إليها، وبذلك يبقى خاضعا لقوى هذا البناء المعياري، حيث يسيطر عليه إحساس بالتبعية والخضوع المطلق دون أي معارضة أو نقاش، وبذلك فهو ينتقل في هذا الامتثال من الفردانية إلى الاجتماعية، حيث ينتقل من عالمه الشخصي إلى عالمه الاجتماعي، وذلك لأنه كائن اجتماعي لا يمكنه أن يعيش بمعزل عن مجتمعه وعن ما تمليه معايره، وقيمه، لذلك يصبح المجتمع السلطة القاهرة و يعلو دائما على الافراد.

البناء المعياري

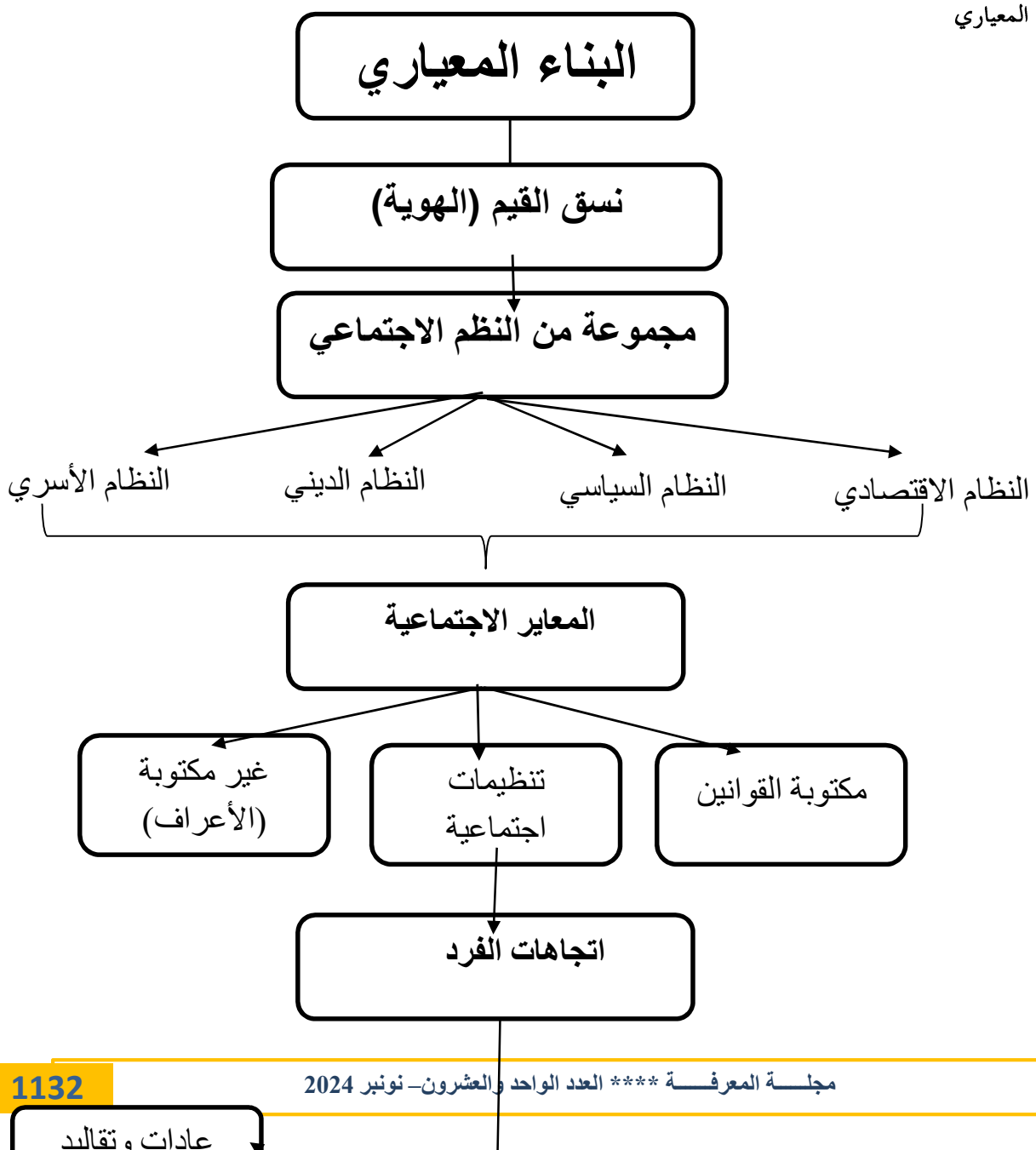

مخطط رقم 1: توضيحي عن المنظومة المعيارية

فالمجتمع يتكون من العديد من النظم الاجتماعية، وداخل كل نظام يوجد مجموعة من القيم التي تنعكس في مجموعة من المعايير التي تتخذ شكل القوانين والأعراف، وكل نظام يعكس مجموعة من التنظيمات الاجتماعية يتخذ الفرد داخلها أنواعا مختلفة من السلوك، التي تعكس بدورها العادات الاجتماعية واتجاهات الأفراد ومدى قابليتهم للامتثال، لذلك يمكن اعتبار البناء المعياري بمثابة القانون الذي ينظم المجتمع لأن له القدرة على فرض ذاته وسلطته على الأفراد الذين لا يجدون فيه مانعا، ويعتبرونه الرادع لسلوكاتهم والضابط لها، ذلك لأنه يستمد قوته وسلطته من الضمير الجمعي للجماعة.

روافد العادات الاجتماعية وأقسامها:

تتعدد الروافد التي تجعل العادات تستمر وأهمها:

أ- **الشعائر**: تشكل الشعائر نوعاً من الممارسات الجماعية، التي تتم وفق قوانين وقواعد تقرها الجماعة، وذلك من أجل متابعة بعض الأفعال والأقوال بغرض تحقيق غاية معينة، والتي يجب أن تتكرر كما هي دون أن يمسها أي تغيير في الشكل. وغالبا ما ترتبط الشعائر بالمجال الديني لتشكل سلوك يرتبط بواسطة الفرد بخالقه، وهذا ما جعل الشعائر تتضمن بالقدسية، وتوجد شعائر تتعلق بها يقوم به الإنسان في الحياة اليومية، كشعائر الزواج والتي عندما تتكرر تحافظ على التقاليد. وبذلك يمكننا أن نعتبر الشعائر كل ما يصدر عن الإنسان من إشارات وأفعال يعبر بها عن شيء ما خلال عملياته الاتصالية.

الرموز: كل ما يقوم به الإنسان في حياته اليومية من سلوكات، هو من استعمال الرموز، وقد اعتبرت الرموز عـــند العديد من العلماء وسيلة مثلى للاتصال بين أفراد المجتمع، وهذه القدرة الاتصالية التي يكتسبها الأفراد تعمل على تراكم التراث البشري ونمو الثقافة وتطورها، وتضع الجماعة الرموز حين تتفق عليها، بحيث يصبح أي فرد غريب عن الجماعة وغير قادر على فهم رموزها، وبالتالي عدم التأقلم معها، وتعتبر اللغة من أهم الرموز، لأنها الاداة التي يتواصل بها المجتمع الإنساني ويتماسك بها أفراده، لأنها كوسيط لنقل تراث المجتمع الثقافي والاجتماعي، لذلك اعتبرها الخشاب عربة الوعي الجمعي، ولأن العادات والتقاليد تعبر عن مجمل التصورات والمعتقدات المتعلقة بالجماعة، والمتنقلة من جيل لآخر ونستنتج من ذلك علاقة اللغة بالعادات والتقاليد لأنه لا توجد أفكار وتصورات بدون لغة ورموز لغوية، وطريقة التعبير عنها ترتبط باللغة التي تعبر بها الجماعة، لذلك لكل جماعة تقاليدها التي تعتز بها، والتي تنقل إليها من خلال الرموز اللغوية، ولا تعتبر اللغة إلا واحدة من الرموز في عالم مليء برموز أخرى ينتجها الإنسان في حياته ومناسباته المختلفة كالخطبة والزواج والختان من صور المحبة والمودة، هذه الرموز التي تغرس في نفوس الأفراد الشعور بالوحدة والانتماء الجماعة، وتتمنى لديهم روح الجماعة.

وما سبق ذكره يمكن اعتبار الرموز أن الرمز وسيلة هامة للتعبير عن النشاط الإنساني الاجتماعي، و حسب وايت فإن الرمز هو" شيء يكتسب قيمته أو معناه ممن يستخدمونه"[48] وهذا ما يجعل الرموز تختلف من مجتمع لأخر، وقد حدد العلماء له وظيفتين، وظيفة اتصالية لأن بفضل الرموز يمكن الأفراد المجتمع أن يتواصلوا، تاليها وظيفة المشاركة، ولكن عند تحليل الرموز، علميا نستنتج أن لها وظيفة ثالثة، وهي وظيفة إيحائية أي أن بواسطتها يستدل المجتمع على العديد من الأمور أي أن لها إيحاءات ودلالات لا يفهمها إلا المجتمع الذي يؤسس هذه الرموز بذلك فإن الرمز في حد ذاته هو معبر عما يتضمنه شعور الأفراد، ويحافظ الناس على الرموز القديمة لأنها تحمل في مضامينها مدلولات سامية وذكريات تمت بصلة بعالم الأجداد، وتحمل في طياتها نوعا من الانفعالية الجماعية.

الاحتفالات:

هي عبارة عن ممارسات اجتماعية لها طابع الرسمية تعبر بوضوح عن شعور الناس، حيث تتلقى فيها الشعائر والطقوس والرموز، وبذلك هي عادات اجتماعية مليئة وموجبة بالفرحة ومعبرة عن ابتهاج أصحابها تمارس في مختلف المناسبات مرتبطة بعواطف وأحاسيس معبرة عن المعاني السامية، لذلك لا يستغني عنها الأفراد، لا يتعدون عن التفكير فيها، وممارستها عند كل مناسبة يومية.

وتنقسم العادات إلى قسمين:

1- **عادات فردية:** هيا حسب ما نلاحظه يوميا مجموعة من العادات المتعلقة بالمظهر السلوكي الذي يمارسه الأفراد مثل عادة تصفيف الشعر أو عادة الكلام. لذلك يمكننا أن نقول أنها عادات متعلقة بشخص الإنسان، لأنه لا يمكن للفرد أن يمارسها دون حاجة المجتمع ويوجدها لحاجته حتى يتمكن من تنظيم حياته، ولكن هي تجعل الحياة سهلة عندما يتكرر القيام بالعمل وعليه فهي تعبير شخصي عن استجابات لظروف الحياة.

2 - **عادات جماعية:** تشكل العادات الجماعية أسلوبا في الحياة لا يخرج عن نطاق الحياة الاجتماعية، وناتجة عن تفاعل أفراد المجتمع مع بعضهم البعض. لذلك لا يستطيع الإنسان أن يخرج عن إطارها كما أنها وسيلة لحفظ كيان المجتمع، وتنشأ تلقائيا من أجل تحقيق أغراض متعلقة بأوضاع الجماعة ومظاهر سلوكها، فهي تعبر "عن مجموع الأنماط السلوكية التي تبقى عليها الجماعة وتتناقلها عن طريق التقليد والتفاعل مع الاخرين»[49] والعادات الجماعية نوعان:

أ – العادات التقليدية: وهي قديمة ومتوارثة عبر الأجيال مستمرة مع استمرار الحياة رغم أنه من يوجدها قد يختفي، تربط الماضي بالحاضر، كما أنها تحفظ الموروث الثقافي واعتبرها كلاكهوم kluckhom و كلي Kally " وسائل ارشاد توجه سلوك الناس في المجتمع" [50] وذلك لأنها تخطط للفرد سلوك حياته الذي ترتضيه الجماعة مثل: كيفية القيام بحفلات الزفاف.

ب عادات حديثة: وهي التي يسميها الناس بالموضات، وهي كل ما يدخل المجتمع من ممارسات جديدة على شكل موضات، بحيث تتقبلها الجماعة، وتنتشر وأحيانا تكون مدة بقائها قصيرة وتعبر عن اللباس والهيئة وتمس أفكار الناس ومعتقداتهم، مثل استعمال قاعات الأفراح في الأعراس تعتبر عادة جديدة. حيث اعتبرت هذه الممارسة موضة جديدة كانت تقتصر على أصحاب المال، ولكن الأن انتشرت وأصبح يقوم بها كل العائلات. إلا أن هذه العادات الجديدة ليست ثابتة بل تزول مع زوال درجة تأثيرها وتأثر الأشخاص بها، إذ قد تتأثر بها الجماعة لوقت معين ثم تتركها، لذلك يمكن القول أنها عادات أنية مرتبطة بالفترة التي وجدت فيها، وبالحاجة التي وجدت لأجلها، وعموما فإن العادة الجمعية تملك سلطة أكثر من العادة الفردية خصوصاً وأنها تحفظ كيان المجتمع وتنظم سلوكيات الأفراد ويمكن تحديد الفروق بين العادات الفردية والعادات الجماعية كما يلي:

– العادات الاجتماعية والمجتمع.

" العادة قوة معيارية وظاهرة تتطلب الامتثال الانتقال الاجتماعي والطاعة العارمة فهي بذلك رائدة للقانون "[51]. تعتبر العادات ممارسات أنتجها الوجدان الشعبي من أجل تلبية رغباته المعيشية، وتبقى حية معه تتحرك في إطار تحركاته على مر الزمن وتاريخه الثقافي الاجتماعي، لذلك تعتبر العادة هي نتاج الجماعة، وتصبح متوارثة عبر الأجيال كما تصل إلى درجة العرف. وتنشأ العادة داخل المجتمع من خلال تفاعل الأفراد، وهذا ما يجعلها تعتبر معيار للسلوك. يرى تويلس" إن العادات متطلبات سلوكية، تعيش على ميل الفرد لأن يمتثل لأنواع السلوك الشائعة عند الجماعة، وكذلك على ضغط الرفض الجماعي لمن يخالفها "[52]، وهذا ما يجعلها بمثابة القانون غير مكتوب للمجتمع، فمن كثرة تكرار العادة تكتسب هذه الأخيرة سلطانا ومكانة في المجتمع تجعلها تمارس سلطة خفية على الأفراد تستمدها من الضمير الجمعي في المجتمع، لأن أي تجاهل للعادة يعرض صاحبه للجزاء. وقد ربط معظم العلماء العادات الاجتماعية بالطرق الشعبية، والشعبية نسبة إلى الشعب، والمقصود به مجموعة من الناس لذلك نسبت إليها طابع الجماعة، وهذا ما جعل بعض العلماء يربطونها بالفلكلور من بينهم سمنر" والتي تعني كل سمات وأنماط الثقافة الموسومة بالطابع الجمعي أو الذي يمارس اجتماعيا[53]، وذلك لأن الطرق الشعبية تشمل سلوكات الناس في مختلف المناسبات الاجتماعية.

ورغم اختلافها من ثقافة لأخرى، غير أنها تبقى محتوى الثقافة ويغلب عليها الطابع الجمعي لأنها من صنع المجتمع، ويمارسها كل أفراده، ولان العديد من العلماء اعتبروها طرقا شعبية، فإنها تتجسد في إظهار الثقافة الشعبية التي تجد بداخلها المخيلة العامة ما تعبر به عن مكبوتاتها وتتحرر من قيود الثقافة الرسمية.

وتعتبر العادات الاجتماعية وسيلة لتجسيد سلوكات الأفراد، حيث تدخل في إطار المسار المراقبة والسيطرة من طرف الضمير الجمعي حتى يصبح الفرد خاضعا للجماعة، لذلك تعتبر العادات بمثابة قانون يوجه وينظم المجتمع، وبذلك فهي تتطلب الخضوع التام لها والامتثال الجماعي. فهي بذلك تشكل سلطة المجتمع غير المدونة والمحفوظة في صدور الناس، ومحمية من وجدانها، لذلك تحيط بالإنسان في كل مناسبة وفي جميع تعاملاته مع غيره، وبما أنها موجهات للسلوك وتفرض الخضوع التام لها، فإنها حسب سمنر روح الجماعة و حسب دوركايم – العقل الجمعي – الذي من خلاله يراقب الفرد سلوكه وأي خروج عنها يحاسب عليه الفرد. وهنا يظهر سلطان العادات على الأفراد، فهي تلزم أفراد المجتمع، ويجد الفرد في طاعتها الراحة لأن أي خروج عنها يعرض صاحبه إلى عقوبات الضمير الجمعي، فالمجتمع يمارس سلطته على الأفراد من خلال العادات الاجتماعية ذلك أن لها قيمة معيارية تتطلب الامتثال الجماعي والقبول والموافقة الجماعية التي قد تصل أحيانا إلى الطاعة المطلقة.

نستخلص من سبق أن علاقة عادات المجتمع، هو أن المجتمع يجعل من هذه العادات السلطة والقانون الذي يوجه به سلوك الأفراد، وبفضلها يفرض عليهم الرقابة الدائمة عن طريق العقل الجمعي، " العادات الاجتماعية تمثل أسلوب اجتماعية أي لا يمكن أن تمارس إلا في مجتمع، ومن خلال التفاعل مع أفراده وجماعية. "[54]

لذلك فالمجتمع يعتمد هذه العادات لأنها تساعد في تكوين أنماط الأفعال. ونماذج الأفكار وبذلك وكما اعتبرهما سمنر هي قوة مجتمعية لأنها تمارس على المجتمع سلطة توجب الخضوع لها واحترامها، حيث أكد أفلاطون في كتابه القوانين، على ضرورة احترام التقاليد والاعراف وذلك لما تمارسه من قوة وسلطة أو سلطان في المجتمع " لأن هذه الأمور وما إليها تكون مجموعة من القوانين غير المكتوبة، فهي الدستور غير المدون الذي لا يقل شأناً في حياة المجتمع عن الدستور المكتوب، وهي فوق ذلك المعين الأول الذي تستقي منه التشريعات والقوانين الوضعية مادتها وأصولها الأولى"[55]، وبذلك تعتبر العادات وسائل ضرورية للضبط الاجتماعي، إذ نجد علاقة وطيدة بين العادات الاجتماعية والضبط الاجتماعي، ولا يمكن تحديد هذه العلاقة دون الإشارة إلى مفهوم الضبط

يرى ماكيفر MAKINER و بيج pige الضبط الاجتماعي هو" الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي كله ويحفظ هيكله ثم كيفية وقوعه بصفة عامة كعامل الموازنة في حالة التغير"[56]، وعلى هذا يظهر الضبط الاجتماعي كوسيلة تساعد المجتمع على الحفاظ على كيانه وتماسكه، ويعرفه جوفيتش (Gurwitch) وبأنه مجموعة من الانماط الثقافية والرموز الاجتماعية، والمعاني الجماعية، والقيم والأفكار والمثل وكذلك الأفعال والعمليات التي تتضمنها وتستخدمها، والتي يمكن لأي مجتمع عام شامل، وكذلك لأي زهرة اجتماعية محددة، بل وأي فرد من أعضاء هذه الجماعة أن يتغلب بواسطتها على مختلف أنواع التوتر والصراع، ويعيد التوازن إلى الجماعة بفضل الجهود التي تبذل للإصلاح أو لخلق أفكار جديدة وإزالة هذه الخلافات[57] وعلى هذا الأساس يميز جرفيتش من خلال هذا المفهوم للضبط الاجتماعي بين صور الضبط:

3- الأنماط الثقافية الرمزية والقيم والأفكار والمثل

4- محاولات تجربة القيم والأفكار والمثل الجديدة والبحث عنها أو خلقها.

ويظهر من تعريف جرفيتش أن الضبط الاجتماعي هو وسيلة يستعملها المجتمع لإصلاح نفسه إثر أي اختلال لتوازن داخل نظمه وذلك قصد استرجاع توازنه وبالتالي الحفاظ على تماسكه.

وتعتبر العادات وسيلة للضبط الاجتماعي، إذ لطالما ارتبطت العادات الاجتماعية لمفهوم الضبط الاجتماعي واعتبرت وسيلة هامة لتحقيق ذلك. فدور العادات في الضبط والتنظيم لا يقل شأناً عن دور القوانين الوضعية، فإذا كانت القوانين سلطة المجتمع المكتوبة، فالعادات سلطته غير المكتوبة ودستوره المحفوظ في الصدور إذ يولد الفرد فيجدها ويجد أباءه متمسكين بها ويحافظون عليها وتلزمه بالتمسك بها وتجعله مسؤولاً على احترامها والخضوع لها حتى يتوصل الى رضى المجتمع، ويتكيف. ومعه ويشعر بإنتمائه فيه. لذلك فإن دوركايم يرى أن الضمير الجمعي يجبر الأفراد على التصرف وفق طرق معينة عن طريق سلطة، لذلك كانت المهمة الرئيسية للتنظيمات الاجتماعية كالأسرة والزواج تتمثل في زيادة السلطة الضابطة للضمير الجمعي، الأن هذه التنظيمات كانت في حد ذاتها وسيلة للضبط الاجتماعي فالفرد يتعلم العادات ويحول سلطتها الخارجية إلى شيء في داخله ينتظر منه أن يستجيب استجابة منفعلة دون تساؤل عنها وعن وجودها. وتعتبر العادات والتقاليد وسائلا للضبط الاجتماعي لأنها توجه سلوك الأفراد وفق السلوك العام للمجتمع وتنظيمه، ويبقى هدفها الوحيد هو الحفاظ على الكيان العام للمجتمع، فالعادات والتقاليد هي موجهات للسلوك لأنها تضبطها وتنظمها وفق ما يقتضيه المجتمع، فالضبط الاجتماعي هو الرقابة على الأفراد هذه الرقابة التي تكون صادرة عن الضمير الجمعي من خلال ممارسة العادات والتقاليد، فهذه العادات والتقاليد ما هي إلا تجسيد عميق عن تمثلات معقدة تنتجها الجماعة، لذلك ممارستها لا تخضع لرقابة مؤسسة، بل لرقابة الأنا الاعلى وهو الوعي الجمعي والضمير الجمعي الذي يعتبر الضابط الوحيد لسلوكات الأفراد.

العادات والمعتقدات:

هناك علاقة جدلية بين العادات المعتقدات؛ ذلك أن هناك من العادات ما يقوم على أسس اعتقادية أي أنه هناك من العادات ما يقام نتيجة اعتقادات كامنة عند الناس، وتجمع دورسون بين العادات والمعتقدات على اعتبار أن العادة ليست سوى تعبير عن معتقد معين "غالباً ما ترتبط هذه العادات ارتباطاً وثيقاً بمعتقدات عميقة الجدور عند ممارستها، وتعتبر في حد ذاتها نوعاً فلكلوريا مستقلا"[58]، كما أنه أشار العديد من الباحثين إلى علاقة العادات بالمعتقدات واعتبروا أن مجمل العادات تنطوي على فعل مادي ملموس و على معتقد مشترك وعلى شيء مادي، وهذا ما يجعل الــعادة أحيانا تصل إلى درجة التقديس من طرف الناس، و هذا ما يفسر خوف الناس من عدم القيام بعادات أجدادهم وقد يؤدي بهم إلى التعرض إلى السوء، و تصبح المعتقدات أعرافاً تتوارثها الأجيال وتصبح جزءا من عقيدة هذه الأجيال. لأن المعتقد ما هو إلا مجموعة من المعلومات والمعارف المتراكمة في ذاكرة الأفراد عن حياتهم وبيئتهم وعلاقتهم مع بعضهم البعض. لأن من المعتقدات ما هي مترسخة في أذهان الناس ومن الصعب التخلص منها، وذلك لتسليمهم بيقين هذه المعتقدات.

وتستمر العادات ما دامت متعلقة بالمعتقدات كموروثات ثقافية، تتناقلها الأجيال عن بعضهم البعض " الممارسات والمعتقدات والعادات والأفكار هي الحقائق التي تكون الموروثات الثقافية، والتي لا زالت مستمرة بحكم العادة. في مجتمعنا المعاصر يتلقاها جيل عن جيل"[59] فالعادات تترسخ في الذهن عندما تتعلق بمعتقد.

خاتمة:

ساهمت الأسرة في نقل التراث الثقافي لأفرادها الذين يلتزمون بما تقدمه لهم دون أي اعتراض أو مناقشة، ويظهر التفاعل بين الأسرة والتراث من خلال ما يحدده من قيم وعادات وتقاليد ومعايير على الأسرة الاجتماعية والمجتمعات الاجتماعية قبول هذا النوع من التقاليد والعادات والأعراف المرتبطة بموروثنا الثقافي الذي تناقله الأجداد إلى الأبناء.

وداخل منظومة المعايير والقيم يتحدد سلوك الفرد المرغوب فيه وتقبل الأسرة دلك النسق المعياري وتشربه لأفرادها، وإذا كانت الوظيفة الظاهرة لما تقدمه الأسرة للنسق المعياري من عادات وتقاليد وقيم وأعراف تبدوا من خلال الالتزام التام لأعضائها بهذا النسق مما يساهم في دعمه وبقائه، فإن الوظيفة الكاملة لذلك الالتزام بهذا النسق المعياري من قبل أعضاء هي زيادة درجة التماسك داخل النسق الأسري تعتبر بالأساس الضروري استمرارية للبقاء.

وبالتالي اعتبرت الأسرة أهم مؤسسة تقوم بوظيفة انتاج الكائنات اجتماعية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بحيث من خلالها يحدد الفرد ما يجب فعله ليضمن استحسان الجماعة، وبذلك تتحقق في الإنسان الذات المثالية التي تدفع الفرد للامتثال للمعاير الاجتماعية من أجل تحقيق الذات الاجتماعية.

الهوامش:

[1]مصطلح الطقوس مدونات مجلة الشباب 20 ولوج بتاريخ 2015/5/7 المرجع الاساسي موسوعة علم الاجتماع نسخة محفوظة 11 يناير 2020 على موقع واي باك مشين.

[2]فؤاد إفرام البستاني، منجد الطلاب، مرجع سابق ذكره ص 609

[3]حسن عبد الحميد احمد رشوان الثقافة دراسة في علم الاجتماع الثقافي، مرجع سبق ذكره ص 159

[4]فوزية ذياب مرجع سبق ذكره 104

[5]رفيق حبيب في فقه الحضارة العربية الاسلامية إحياء التقاليد العربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن 2003 ص 13

[6] Ralphe liuton, de l'homme, opcit p95

[7] Giorges Blandier, opcit. p. 227

[8] Gerges, Bandur, Ibid P222

[9] Geoges blandier, Ibid, p 204

[10]حسن الساعاتي علم الاجتماع القانوني، طـــ 3 مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 1968ص51.

[11]مصلح الصالح الضبط الاجتماعي الوراق للنشر والتوزيع الاردن، 2004 ص 205

[12]أحمد الخشاب الضبط الاجتماعي، أســـسه النظرية مكتبة الجاهرة الحديثة القاهرة 1968 ص 144، 145

[13] ناسا غانا – مبادي في علم النفسي الاجتماعي الترجمة أبو عيد الله غلام الله – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ص 172

[14]ايكه هولتركرانس، قاموس المصطلحات الأثنولوجيا والفولكلور، ج1 المفاهيم العامة في الاتنولوجيا ترجمة محمد الجوهري، حسن الشامي، دار المعارف القاهرة 1973، ص 125

[15]أحمد الكتاني العادات والتقاليد والهوية الوطنية العادات والتقاليد في المجتمع المغربي، ندوة لجنة القيم الروحية والفكرية المطبوعات أكاديمية الملكة المغربية سلسلة ندوات مطبعة المعارف الجديدة 2008 ص 32

[16]"معلومات عن عادة على موقع esu.com.ua". esu.com.ua. مؤرشف من الأصل في 2018-09-14.

[17]ينظر الشيخ على كاشف الغطاء مصادر الحكم الشرعي والقانون المدني. مطبعة الآداب، النجف الأشرف المجلد1، الطبعة 1- 1988 ص 118.

[18]ينظر، عبد الوهاب خلاف علم أصول الفقه وخلاصة تاريخ التشريع. الاسلامي – مكتبة الدعوة القاهرة / 1956 ص الآية أمن سورة المؤمنين (المؤمنون). 23

[19]الأية 107 من سورة (المؤمنون)

[20]سورة 28 من سورة الأنعام

[21]ينظرة صالح عوض، أثر العرف في التشريع الإسلامي، دار الكتاب الجامعي القاهرة 1981، ص 81

[22] (6) ينظر العلامة الشيخ محمد جواد مغنيه رفته الإمام جعفر الصادق(ع)، ج 3، إنتشارات قدس محمدي 2016 ص 111

[23]الاية (11) من سورة النساء

[24]الأية (14) من سورة النحل.

[25]ينظر عبد الرحمان حسن الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة دار القلم، دمشق 1993 ص 57

[26]عبد الوهاب خلاف، مرجع سابق ص 405

[27]ينظر مصطفى ابراهيم الزلمي أصول الفقه في نسيجه الحديد المكتبة القانونية بغداد العراق 2011 – صبح 78، رياض القيسى علم أصول الفقه البيت الحكمة بغداد العراق ط 1 2002، ص 117

[28]حبيب ابراهيم الخليلي الله قل للعلوم القانونية النظرية العامة للقانون ديوان للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983 ص 142.

[29]ينظر د.بدران أبو العينين بدران أصول الفقه الاسلامي مكتبة كاشف الغطاء العامة – العرف حقيقة وحجيته، ص 332.

[30]ينظر د.غالب علي الداودي – المدخل إلى علم القانون دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الاردن – 2012، ط2، 2012 ص180.

[31] ينظر – ابو محمد عز الدين الدمشقي الفقه والاصول والتفسير واللغة، الطبعة الاولى 1442-1992، دار القلم دمشق ص89

[32]تنص المادة (96) من القانون المدني العراقي على أنه تصرفات الصغير غير المميز باطلة وإن أذن له وعليه.

[33]ينظر المادة (389) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969، المعدل.

[34]فوزية ذياب، مرجع سبق ذكره ص 155.

[35] Georges balandier, opcit, p226.

[36] عيسى الحسن الموسوعة الحضارات، طـــ1 لا الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت2007 ص 471

[37] فؤاد إخراج البستاني، منجد الطلاب، مرجع سبق ذكره (204) دار المشرف، بيروت لبنات 1973 ص 504

[38]عطا الله الزاقوت العادات والتقاليد في جبل العرب ط 1منشورات دار علاء الدين عبد دمشق 2000ص 5

[39] عبد الغني عماد سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والاشكاليات من الحداثة إلى العولمة مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2006 ص 150

[40] Pierre Bourdieu, le sens pratique, le sens commun, Maison des sciences de l'homme, éditions de Minuit, Paris 1980, p 88.

[41]دينكن مينشل، معجم علم الاجتماع تر. إحسان محمد الحسن دار الطليعة للطباعة والشر بيروت، ط 1، 1991 ص 197

[42]عبد الله رشدان، علم اجتماع التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع الأردن 2004، ص 139

[43]عبد الله رشدان، علم اجتماع التربية، مرجع سبق ذكره، ص 141

[44]عبد الله رشدان، علم اجتماع التربية، مرجع سبق ذكره، ص 141

[45]فوزته ذياب، مرجع سبق ذكره ص119

[46] Georges Balandier Anthropologiques, librairie générale française, Paris, 1985 p 228

[47]عبد الغني عماد سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم والإشكاليات من الحداثة إلى العولمة مركز در اسات الوحدة العربية بيروت 2006 / ص 153

[48] عبد الغني عماد، سوسيولوجيا الثقافة المفاهيم والاشكاليات من الحداثة إلى العولمة، مرجع سبق ذكره ص 170

[49] عبد الغني عماد، مرجع سبق ذكره ص 153

[50] فوزية ذياب مرجع سابق ذكرة ص 152

[51]محمد الجوهري، علم الفو الكون، مرجع سبق ذكرة ص 69

[52]نفس المرجع السابق فى 69.

[53]فوزية ذياب مرجع سبق ذكره ص 116

[54]فاروق أحمد مصطفى، الانثربولوجيا ودراسة التراث الشعبي، مرجع سبق ذكره ص 77

[55]مصطفى الخشاب علم الاجتماع ومدارسه، تاريخ الفكر الاجتماعي وتطوره المطبعة في البيان العربي، القاهرة القاهر 1957 ص6

[56]محمد أحمد غنيم الضبط الاجتماعي، والقانون العرفي، دراسة في الأنثروبولوجيا، الاجتماعية، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية 2008م ص 64

[57]محمد أحمد عنيم نفس المرجع السابق، ص 64.

[58]محمد الجوهري، علم الفولكلور، مرجع سابق ذكره ص 70

[59]فوزي العقيل الفولكلور ما هو؟ دراسات في الثرات الشعبي، دار المسيرة، القاهرة